

مجلة البيت المهني

القطاع المهني الفلسطيني في محطات



فهرس المحتويات

1	فهرس المحتويات	
2	مقدمة العدد السادس عشر	
3	أخبارنا:-	
3	ندوة حوارية بعنوان "حراك المحامين الى اين؟"	
7	أوربت تعقد الندوة الثانية لمناقشة مساندة النقابات لحراك المحامين	
9	فرصة دعم مشاريع البلديات والهيئات المحلية	
10	نقابات:-	
10	نقابة المحامين تعاقب العمل بالمحاكم وتواصل توصيدها الاحتجاجي	
12	اتفاق بين نقابة خدمات الاسعاف والهلال الاحمر ينهي احتجاجات المسعفين	
13	حصاد مهني	
16	مهنه تحت المجهر : نحت خشب الزيتون	
18	مبدعون: مهندس فلسطيني يفوز بالميدالية الفضية في المنتدى العالمي للإبداع GIF	
19	قصة نجاح: ياسمين جناجرة.. نجاح في الثانوية العامة رغم الإعاقة	
22	جوائز مهنية: ثلاثة طلبة فلسطينيين يفوزون بجائزة أفضل فكرة ريادة في لندن	
24	قلم مهني: حراك نقابة المحامين الفلسطينيين ضد القرارات بقانون بين الضرورة والمطالب المجتمعية بقلم أ. فارس أبو الحسن	

تأتي مجلة البيت المهني في عددها السادس عشر ضمن الجهود المبذولة من مؤسسة أوربت للتدريب المهني في محاولة لمأسسة العمل النقابي المهني ضمن الجهود المبذولة في تطوير هذا القطاع.

فمنذ بداية انتشار جائحة كورونا في مارس ٢٠٢٠ في الأراضي الفلسطينية، انطلقت منصة البيت المهني باعتبارها إحدى الجهود الرائدة لتفعيل دور القطاعات المهنية المختلفة وإمداد المواطن الفلسطيني بالعديد من المهارات التنموية لتحقيق مجتمع منتج بعيدا عن السلبية والحالة الضبابية التي رسمتها الجائحة.

واليوم، بعد مرور عام كامل على إطلاق هذه المنصة، تأتي مجلة البيت المهني كنشرة شهرية دورية تنطلق لتقديم جرعة من المتابعة والأخبار لكافة المهتمين بهذا القطاع، ومحاولة لتوثيق الجهود الإيجابية والرائدة في مجال تعزيز القطاع المهني.



ندوة حوارية بعنوان "حراك المحامين الى اين؟"

عقدت مؤسسة الرواد للصحافة والاعلام بالشراكة مع مؤسسة اوربت الدولية للتدريب المهني وعبر منصة البيت المهني الالكترونية، ندوة حوارية بعنوان "حراك المحامين الى اين: الاسباب والتداعيات وسقف التوقعات" بمشاركة وحضور عدد من الخبراء القانونيين والمهتمين.

وإدار اللقاء د. سامر نجم الدين استاذ القانون في جامعة الخليل، والذي أشار إلى استمرار حراك نقابة المحامين منذ شهر على شكل اضرابات وتعليق العمل واعتصامات اسبوعية لمنع نفاذ ٣ قرارات بقوانين صادرة عن الرئيس مست بشكل مباشر بالشأن القضائي.

”استمرار العمل بهذه القرارات سيخلق وقائع ومراكز قانونية لا يمكن اعادتها الى ما كانت عليه، وسيؤثر ذلك على السلم الاهلي والامن الاقتصادي“

وأكد أن مواجهة هذه القوانين باتت قضية مفصلية لا تتعلق بالمحامين فقط، وإنما بجموع الشعب الفلسطيني سواء المتقاضين حالياً او مستقبلاً، لان

اللاجوء للمحاكم حق دستوري يجب ان لا يقيد سواء في البدء او الاثناء او النهاية.

وتحدث في الندوة نقيب المحامين سهيل عاشور، والذي قال أن مجلس النقابة المنتخب يكافح منذ توليه مهامه قبل شهرين لمواجهة هذه القرارات بقوانين.

واستعرض الخطوات التي قامت بها النقابة، مبيناً أنها وعلى مدار شهر قبل نفاذ القرارات قامت بالتواصل مع جميع الجهات ذات العلاقة في المجلس التنسيقي ومجلس القضاء الاعلى ومستشار الرئيس وكل من له علاقة.

كما شكلت لجاناً قانونية من الهيئة العامة لدراسة كافة النصوص ووضع المطالعات واعادتها الى الصياغة الصحيحة التي تتوافق مع الصالح العام واستقلال القضاء ومبدأ المحاكمة العادلة، وتم تسليم هذه المطالعات مع كتاب رسمي الى مجلس القضاء الاعلى من اجل عقد المجلس التنسيقي لمناقشة هذه المطالعات والرؤية التي تقدمت بها النقابة من خلال مجموعة من الخبراء

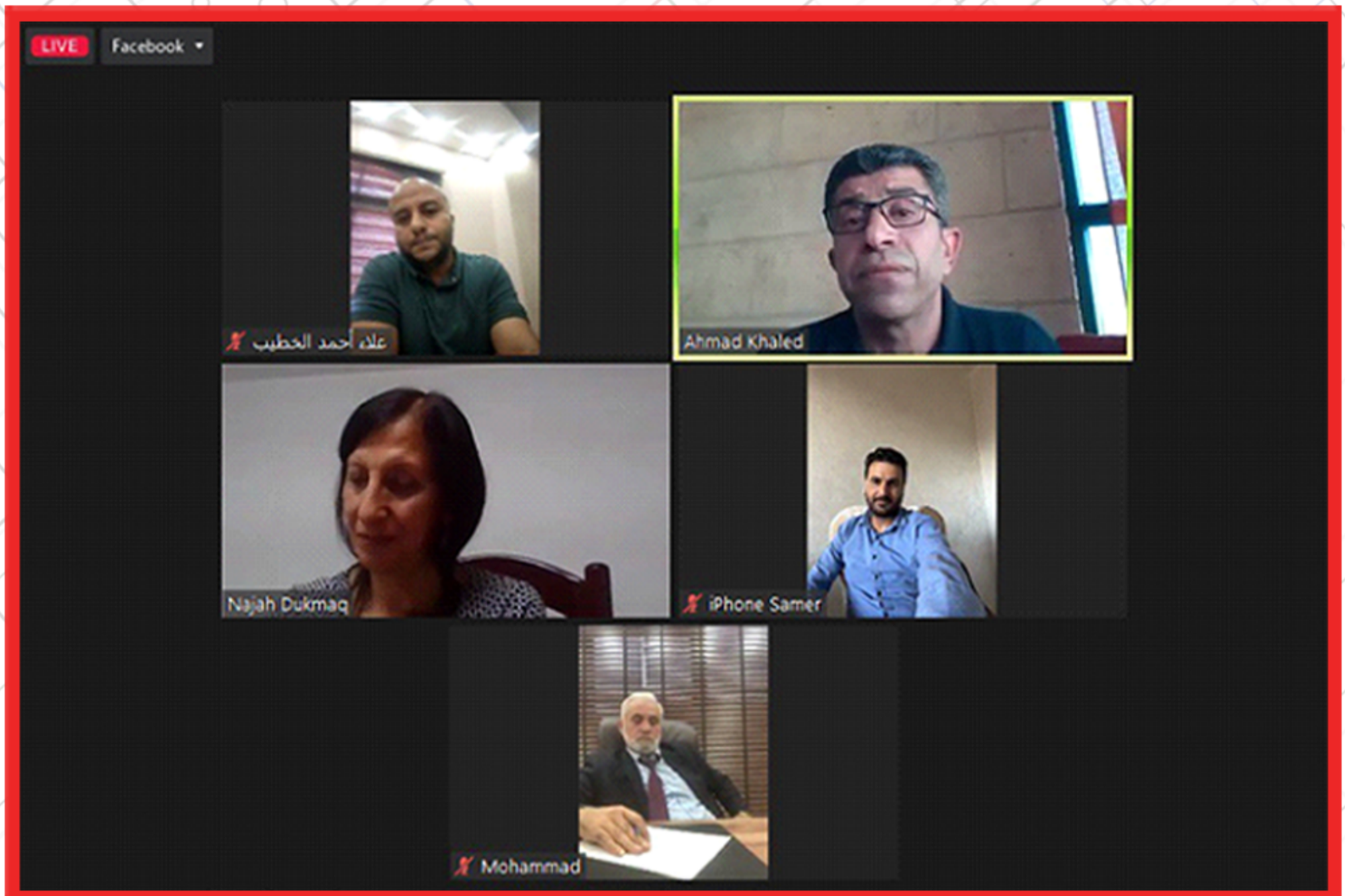
ندوة حوارية بعنوان "حراك المحامين الى اين؟"

واللجان المتخصصة، لكن لم يتم عقد جلسة المجلس التنسيقي أو الاخذ بآراء النقابة وتم تنفيذ القرارات كما هي دون تعديل. وهذا ما دفع النقابة للاعلان عن سلسلة خطوات احتجاجية وتوجيه العديد من الخطابات لوقف هذه القرارات.

وحذر من أن استمرار العمل بهذه القرارات سيخلق وقائع ومراكز قانونية لا يمكن اعادتها الى ما كانت عليه، وسيؤثر ذلك على السلم الاهلي والامن الاقتصادي.

واشار الى ان هذه النصوص تم استيرادها من دول الجوار وعليها في تلك الدول العديد من الملاحظات والمشاكل.

وأكد أن فعاليات نقابة المحامين ستتواصل ما لم يوقف نفاذ هذه القرارات، مطالباً بوقف نفاذها فوراً ووقف كل الاثار القانونية التي ترتبت عليها، وتشكيل لجنة



ندوة حوارية بعنوان "حراك المحامين الى اين؟"

وطنية حيادية من الخبراء لدراسة هذه النصوص وتعديل او الغاء ما لا يصلح منها.

وشدد عل ان حراك المحامين حراك وطني مهني نقابي حر ليس له اية ابعاد سياسية أو حزبية، ولا يهدف الا للصالح العام.

من ناحيتها، قالت د.نجاح دقماق استاذة القانون في جامعة القدس أنه ومنذ عام ٢٠٠٧ وهناك حالة تخبط تشريعي تمثلت في اصدار كم كبير من القرارات بقوانين.

وأضافت أنه في ظل غياب المجلس التشريعي فإن أي تعديلات على القوانين بحاجة الى مشاورات مجتمعية واسعة، لحين اجراء انتخابات تشريعية، وذلك لتثبيت نهج الشفافية التي تتبناها الحكومة.

وقالت أن المواثيق الدولية ومنها الاعلان العالمي لحقوق الانسان اشار الى ان حقوق الانسان يجب ان تتمتع بسيادة القانون، وبما أن فلسطين انضمت لهذه المواثيق فيجب ان توائم قوانينها الداخلية مع هذه المواثيق.

من ناحيته، قال د. احمد خالد استاذ القانون بجامعة بيرزيت أن الازمة مع القضاء قديمة لكنها تفاقمت منذ شهر.

وأضاف أن الأزمة بدأت منذ اكثر من ٣ سنوات عندما تم الطلب من السلطة التنفيذية التدخل لاصلاح القضاء وبدأت محاولة تعديل القوانين المتعلقة بالقضاء، مبينا أنه لا يمكن في اي دولة أن تتول السلطة التنفيذية مهمة إصلاح القضاء لوجود تضارب مصالح بين السلطتين التنفيذية والقضائية.

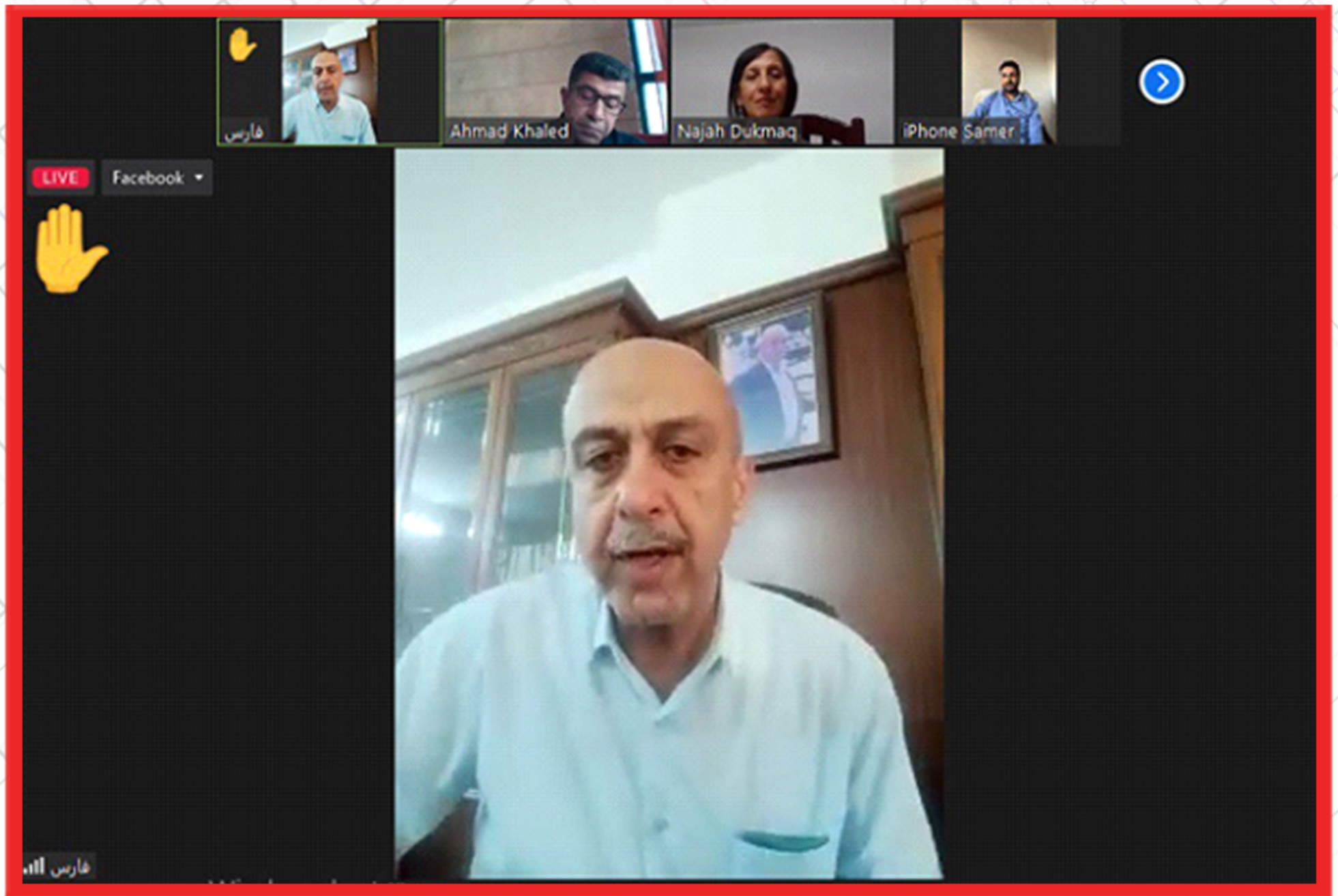
وبين أن القضاء يجب ان يصلح نفسه بنفسه، وكانت هناك خطوات من بعض القضاة للإصلاح، لكن تدخل السلطة التنفيذية اعاق هذا الإصلاح لأن الهدف كان احكام قبضة السلطة التنفيذية على القضاء.

ندوة حوارية بعنوان "حراك المواطنين الى أين؟"

وأكد أن القوانين التي تتعلق بالقضاء تعتبر قوانين اساسية ولا يجوز بأي حال تعديلها بقرارات بقوانين لانها تخص كل فرد من افراد المجتمع وتعلق بالحريات واسس المحاكمة العادلة.

واضاف أن قانون السلطة القضائية هو القانون الوحيد الذي ذكر بالاسم في القانون الاساسي الفلسطيني، وذلك في إشارة الى حرص المشرع على تمييز هذا القانون عن غيره من القوانين العادية.

وأشار الى ان هذه التعديلات تؤدي الى ارباك القضاء وبالتالي تكديس الدعاوى بدل تسريعها.



أوربت تعقد الندوة الثانية لمناقشة مساندة النقابات لحراك المحامين

نظمت مؤسسة أوربت الدولية للتدريب المهني، لندن، بالشراكة مع مؤسسة الرواد للصحافة والإعلام، الندوة الحوارية الثانية في إطار الندوات التي تنفذها المؤسسة لمتابعة تطورات حراك المحامين الفلسطينيين.

وشارك في الندوة الحوارية كل من نقيب الأطباء الفلسطينيين د. شوقي صبحه، ونقيب المهندسين د. نادية حبش، الأستاذ أمين درعاوي أمين سر نقابة المحامين الفلسطينيين، والاستاذ منجد أبو جيش ممثل شبكة المنظمات الأهلية، وأدار النقاش المحامي والناشط الحقوقي فارس أبو الحسن.

وفي مداخلتها، أشارت د. نادية حبش، إلى أن نقابة المهندسين، تنطلق في رؤيتها التضامنية مع نقابة المحامين من نقطتين الأولى أن هناك موقف نقابي موحد يساند بعضه البعض، والثاني أن حراك المحامين نابع من حماية المجتمع.



أوربت تعقد الندوة الثانية لمناقشة مساندة النقابات لحراك المحامين

أما الدكتور شوقي صبحه، فقد حمل الحكومة مسؤولية الوصول إلى هذا الواقع، وكذلك غياب الانتخابات والمجلس التشريعي وبالتالي أصبحت هذه القرارات ذات أثر سلبي على المجتمع، مشيراً إلى أن تجمع النقابات المهنية وفي حال عدم الاستجابة لحراك المحامين قد يذهب لخطوات تصعيده متعددة.

بدوره، أشار الاستاذ منجد أبو جيش، أن المنظمات الأهلية مساندة بشكل كامل لحراك المحامين، ومؤيد للمطالب التي يقدمها، وهذا الأمر مرتبط باعتبار هذا الحراك يأتي ضمن حماية الحقوق المجتمعية وتعزيز السلم الأهلي.

وأكد داوود درعاوي، على أن نقابة المحامين تتحرك بهدف حماية المنظومة القضائية وتحقيق المحاكمة العادلة للمواطنين جميعاً، وهي ستستمر في هذا التحرك إلى أن يتحقق مطلبها.



فرصة دعم مشاريع البلديات والهيئات المحلية

نهدىكم في مؤسسة أوربت الدولية وهي مؤسسة غير ربحية مقرها في المملكة المتحدة أطيب التحيات، حيث نعمل في أوربت من أجل دعم وتطوير القطاعات المهنية والمؤسسات الأهلية والمحلية المختلفة في مناطق دول العالم الثالث ومناطق النزاعات.

وانسجاماً مع قرارات الاتحاد الأوروبي لدعم الديمقراطية في الشرق الأوسط ومناطق السلطة الفلسطينية فإننا نرغب بالبداية برنامج دعم للمشاريع الخاصة بالمجالس المحلية في مناطق السلطة الفلسطينية بالتعاون مع مجموعة من المؤسسات الدولية الأوروبية وعليه فإننا نرغب من حضرتكم تقديم مشاريع مقترحة وفقاً لأهميتها وانعكاسها على مستوى رفاهية المواطنين وذلك ضمن المحددات التالية:



ORBIT
Training Corporation

- مشاريع استراتيجية وتنموية وبنية تحتية.
- مشاريع تطوير العلاقة مع المجتمع المدني.
- مشاريع تمكين للمرأة "مشاريع متناهية الصغر".
- مشاريع حوكمة النظم الإدارية في المؤسسات الأهلية.
- مشاريع تعنى بالفئات الاجتماعية - امرأة، طفل، شباب.
- مشاريع دعم القطاعات المهمشة، الأكثر فقراً - تشغيل عمال -.
- مشاريع رفع كفاءة العاملين في الهيئات المحلية "برنامج تدريبي تخصصي" محاسبة، هندسة، علاقات عامة، إلخ.

كما يرجى من المجلس أو الهيئة أو البلدية الراغبين بالتقدم بإرسال الخطط الاستراتيجية للبلدية إن وجد مع تعريف بالهيئة المحلية من حيث عدد السكان وعدد المرافق الخدمية "مدارس، عيادات، أو مراكز صحية، مراكز ثقافية أو شبابية، مراكز للمرأة والطفل بالإضافة إلى الفئات العمرية وتوزيع الأعمار، والنوع الاجتماعي للسكان وأهم المشاريع المنفذة خلال الدورات السابقة وأهم المشاريع الموجودة ضمن الخطة الاستراتيجية للتنفيذ خلال المرحلة القادمة.

يمكن إرسال المشاريع على الإيميل الخاص بمؤسسة أوربت (wb@orbit-training.com) بمدة أقصاها ٣١-٠٨-٢٠٢٢.

نقابة المحامين تعلق العمل بالمحاكم وتواصل تصعيدها الاحتجاجي على القرارات بقانون

واصلت نقابة المحامين الفلسطينيين إجراءاتها الاحتجاجية بالضفة الغربية، عبر تعليق العمل أمام كافة المحاكم بمختلف أنواعها ودرجاتها النظامية والعسكرية والإدارية ومحاكم التسوية والمحكمة العليا، فيما أعلن عن تنظيم اعتصام مركزي، قبالة محكمة بداية وصلاح جنين.

ويشمل تعليق العمل النيابة المدنية والإدارية والعسكرية والدوائر الرسمية ودوائر التنفيذ ودائرة كاتب العدل، باستثناء الإجراءات المتعلقة بالمدد القانونية، بحسب ما أكدت النقابة في بيانها.

وأكد بيان النقابة على الاعتصام المركزي أمام محكمة بداية وصلاح جنين، ويشمل الاعتصام مسيرة سلمية باتجاه مكان استشهاد الصحفية شيرين أبو عاقلة، ومن ثم زيارة مقبرة الشهداء الأبطال في جنين.

ودعت النقابة كافة الفعاليات الوطنية والشعبية والنقابية والمواطنين في محافظة جنين، للمشاركة الواسعة في الاعتصام والمسيرات السلمية.



نقابة المحامين تعلّق العمل بالمحاكم وتواصل تصعيدها الاحتجاج على القرارات بقانون

كما أهابت بالمحاميين الالتزام بهذه القرارات، "وسيتّم إحالة المخالفين لقرارات مجلس النقابة بتعليق العمل للمجالس التأديبية موقوفين عن العمل".

ويشمل تعلّق العمل النيابة المدنية والإدارية والعسكرية والدوائر الرسمية ودوائر التنفيذ ودائرة كاتب العدل، باستثناء الإجراءات المتعلقة بالمدد القانونية

وتخوض نقابة المحامين خطوات تصعيدية منذ شهر، وذلك رفضاً لقرارات بقوانين المعدلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ.

وتتضمن أبرز القرارات بقوانين المعدلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ، انتهاك ضمانات المحاكمة العادلة، وقرينة البراءة اللصيقة بكل إنسان، وحرمان المواطنين من حقهم في المشول أمام قاضيهم الطبيعي على وجه السرعة، والمساس بمبدأ التقاضي على درجتين وعلانية المحاكمة التي يقوم عليها نظامنا القضائي.

كما تتضمن الإخلال بحق الدفاع بإناطة مسؤولية إحضار الشهود بالمتهم، وهو واجب المكلفين بإنفاذ القوانين، والمساس بالقوة التنفيذية للأسناد التنفيذية، والإخلال بإجراءات التبليغ.



اتفاق بين نقابة خدمات الإسعاف والهلال الأحمر ينهي احتجاجات المسعفين

أعلن الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ووزارة العمل عن فض النزاع بين نقابة خدمات الإسعاف والطوارئ وإدارة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. وذكر اتحاد النقابات في بيان أنه تم التوصل لاتفاق بين الطرفين على العودة للحوار ووقف الإجراءات التصعيدية من كلا الطرفين. وأوضح أنه تم الاتفاق على بعض النقاط وفتح باب الحوار حتى إنهاء كافة المطالب المتنازع عليها.

وكانت نقابة الإسعاف والطوارئ قد أعلنت قبل شهر العودة لخطواتها الاحتجاجية بعد تنكر إدارة جمعية الهلال الأحمر لاتفاق سابق تم التوصل إليه في مايو الماضي يلبي مطالب النقابة.

وشملت الخطوات الاحتجاجية التي نفذتها النقابة العصيان الإداري الشامل والاعتصام المفتوح داخل مقر جمعية الهلال الأحمر.

اتفاق ما بين إدارة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني ونقابة خدمات الإسعاف والطوارئ برعاية وزارة العمل

والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

اجتمع الطرفان بحضور وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين و أمن المؤسسات ومفوضية المنظمات الشعبية ، حيث أكد الطرفان على التزامهم بالاتفاق الموقع 24/5/2022 والاتفاقيات السابقة ، وتم التأكيد على بعض القضايا وهي كالتالي :-

1. أكد الطرفان حرصهما على تعزيز علاقة العمل الإيجابي والحوار البناء ، وتعزيز اواصر الثقة لما فيه مصلحة المؤسسة والمواطن .
2. تشكيل لجنة تحقيق للموظف طارق عابد مكونة من الهلال الأحمر ووزارة العمل ووزارة الصحة والاتحاد مع إعادة صرف راتبه حسب القانون .
3. التراجع عن كافة الإجراءات العقابية المتخذة بخصوص النزاع حتى تاريخ 2022/08/03 .
4. تم الاتفاق على الورديات على اساس الدوام B+C على ان يراعي التدوير العادل بين الموظفين وحل اشكاليات الدوام الليلي .
5. تشكيل لجنة لمتابعة موضوع هيئة القاعد مكونة من الادارة والنقابة ووزارة العمل .
6. تثبيت موظفي العقود على ان يتم ادراجهم على الكادر الوظيفي الجديد حسب طبيعة العمل من بداية العام القادم .
7. عودة الموظف اسامة السويطي للعمل حسب الاتفاق بتاريخ 24/5/2022 وان يداوم في مراكز اسعاف الخليل حسب طبيعة عمله كضابط اسعاف .
8. تشكيل لجنة حوار من الطرفان لمتابعة المواضيع المطروحة وتنفيذها حتى نهاية العام .
9. يلتزم الطرفان بوقف كافة الاجراءات التصعيدية على ان يضمن الرعاه تنفيذ الاتفاق ومتابعة الحوار .

يتفق الطرفان على ان المرجعية لحل الاشكاليات تحل بناء على الالتزام بقانون العمل ونظام الجمعية.

حذر ووقع هذا الاتفاق بتاريخ 2022/08/03

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

أمن المؤسسات

نقابة خدمات الإسعاف والطوارئ

إدارة الجمعية

نقابة المهندسين وجامعة فلسطين الأهلية توقعان اتفاقية للتعاون المشترك.

نقابة المهندسين تخوض حراكا مطالبيا لإقرار حقوق العاملين في الوظيفة العمومية.

وزارة التربية ومؤسسة "الحق في اللعب" تحتشان مسابقة "نقرأ ونتحرر".

مركز مدى : التقرير الأمريكي بخصوص ابو عاقلة صفقة لجهود وضع حد للإفلات من العقاب.

نقابة خدمات الإسعاف والطوارئ تؤجل اعتصامها المركزي.

وفق استطلاع رأي ٧٤٪ من المستطلعة آراؤهم يرون أن قرار رفع رسوم المحاكم انتهاك لمبدأ الوصول للعدالة ويضيق الحقوق.

سلطة المياه و "جاىكا" تناقشان مشروع تأهيل نظام تزويد المياه في مدينة جنين.

مصرع شاب وإصابة آخرين بجروح بحادث دهس في جنين.

كلية المهن التطبيقية تحصل على اعتماد البرنامج النوعي "هندسة التصنيع المستدام".

شبكة المنظمات الاهلية تؤكد وقوفها الى جانب الخطوات المشروعة لنقابة المحامين.

رفضاً لإنفاذ القرارات بقانون المعدلة للقوانين الإجرائية وقانون التنفيذ نقابة المحامين تصعد حراكها الاحتجاجي وتعد اجتماعاً استثنائياً لهيئتها العامة.

وزير الزراعة يوقع اتفاقية إنشاء أول حديقة للمكفوفين وذوي الاحتياجات الخاصة في جنين.

نقابة العاملين في بلدية نابلس تعلق إجراءات نزاع العمل وتوقع إتفاقية مع المجلس البلدي .

اتحاد نقابات عمال فلسطين يساند أهالي مسافر يطا جنوب الخليل.

جهاز الضابطة الجمركية يوقف مخبزا عن العمل في محافظة رام الله والبيرة.

مصرع عامل داخل مصنع جنوب طبريا.

مساع لإنشاء مركز الطوارئ الموحد ٩١١.

نقيب السائقين في الضفة ذاهبون لإضراب شامل في قطاع النقل على مستوى الضفة في حال لم تقرر الحكومة بمطالبنا العادلة.

نقابة العاملين في جامعة بيت لحم تنجح في انتزاع مطالبها من إدارة الجامعة.

المجلس التنسيقي للقطاع الخاص بالإضافة لعدد من النقابات والاتحادات يطالبون بوقف انفاذ التعديلات على قانون التنفيذ.

ملتقى فلسطين للرواية العربية ينتظم بندوتين في رام الله وبيت لحم.

"التربية" تتوج الفائزين بتحدي القراءة العربي على مستوى فلسطين.

اللجنة العليا لقطاع النقل العام تعلق خطواتها الاحتجاجية لمدة أسبوعين.

البنوك تُغلق حسابات جمعية الإحسان الخيرية - وسلطة النقد تراقب.

اتحاد المعلمين ونقابة التصوير الطبي ونقابة الطب البيطري يعلنون دعمهم لنقابة المحامين ومطالبها.

نقابة الإسعاف والطوارئ في الهلال تعلن وقف العصيان الإداري التزاما بقرار المحكمة الإدارية.

نقابة المهندسين تعلن برنامجها التصعيدي.

بهدف تمكين المهندسين والمهندسات في مجال العمل الحر: نقابة المهندسين وغزة سكاي جي كس GSG توقعان مذكرة تفاهم.

إدانات فلسطينية واسعة لجريمة الاعتداء على الدكتور ناصر الدين الشاعر.

انطلاق ماراثون "شيرين أبو عاقلة" في طوباس.

شبكة الصحفيين الاقتصاديين و"ماس" ينظمان دورة حول "الدور الاقتصادي لقطاع الطاقة".

الهيئة المستقلة والمرصد تعقدان ورشة عمل في جنين ضمن حملة "نحو تأمين صحي شامل وعادل"

أبو سنينة يطلع وفداً أمريكياً على انتهاكات الاحتلال في الخليل.

وفاة الفتى عمر محمود أحمد بيراي من يطا اختناقاً في مكان عمله بعناتا.

جلسة حوارية لمناقشة الحركات الاجتماعية ودورها في تعزيز السلم الأهلي.

أطباء بلا حدود في الخليل: الفلسطينيون يعانون من محدودية الوصول إلى الرعاية الصحية.

نقابة المحامين تعلق العمل بالمحاكم وتواصل تصعيدها الاحتجاجي على القرارات بقانون.

إعلان نتائج الثانوية العامة "التوجيهي" في فلسطين.

نحت خشب الزيتون

بدأت ممارسة صناعة الحرف اليدوية في القرن الرابع الميلادي في ظل الحكم البيزنطي في بيت لحم، التي لا تزال المدينة الرئيسية التي تنتج هذه الحرفية، بعد بناء كنيسة المهد. علم الرهبان الأرثوذكس اليونانيون السكان المحليين كيفية نحت خشب الزيتون. تطور الفن وأصبح صناعة رئيسية في بيت لحم والبلدات المجاورة لها، مثل بيت ساحور وبيت جالا، في القرنين السادس عشر والسابع عشر عندما علم الحرفيون الإيطاليون والفرنسيون السكان الذين يقومون بالحج إلى المنطقة. منذ ذلك الحين، تم توارث الحرفة من جيل إلى جيل.



اليوم، لا يزال الفن يمثل مصدر دخل رئيسيا لسكان بيت لحم الفلسطينيين المسيحيين، وهو المنتج السياحي الأكثر ربحية في المدينة، حيث يزور المشترون الرئيسيون الحجاج المسيحيين في وقت عيد الميلاد.

تكون المنحوتات بأشكال مختلفة، فمنها: صلبان، وصناديق، وإطارات صور، وأغلفة للكتب التاريخية، والقديمة، وحامل الشموع، ومسابع، وزخارف عيد الميلاد بالإضافة إلى

مشاهد للعائلة المقدسة. يتم توفير أغصان خشب الزيتون بواسطة بساتين الزيتون في القرى المجاورة وكذلك من نابلس وطولكرم، على الرغم من صعوبة النقل في الضفة الغربية.

تتطلب عملية إنتاج حرفة خشب الزيتون أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، تتم عملية الإنتاج على مراحل متعددة. تُستخدم آلات الحفر في البداية للوصول إلى الشكل الأساسي المطلوب. تشكل المرحلة التالية ١٥٪ من العملية، على الرغم من أنه يلغي بعض جوانب النحت الأكثر صعوبة واستهلاكًا للوقت. بعد ذلك يتم تمرير القطعة على حرفي ماهر يقوم بتحويل المخطط التفصيلي إلى منتج نهائي من خلال إزميل التفاصيل. أخيرًا، يجب أن

نحت خشب الزيتون

يتم صقل المادة النهائية، ثم تغطيتها بشمع الزيتون لإعطاء الجسم «لمعاناً طبيعياً» وضمان المحافظة على المنتج لفترة طويلة، تستغرق العملية ما يصل إلى ٤٥ يومًا. يتدرب الحرفيين من ست سنوات إلى سبع سنوات لكي يصبحوا محترفين.



تم استخدام خشب الزيتون؛ لأنه أسهل في نحته من الأخشاب الأخرى ويمكن أن تتم عملية النحت باستخدامه بدقة باستخدام أدوات يدوية بسيطة. أيضا، يمكن إضافة

مجموعة متنوعة من الألوان الطبيعية. كما أنه مقاوم للتسوس ومتقبل لعدد من علاجات التسطيح.

يستخدم خشب شجرة الزيتون على نطاق واسع في تصنيع مختلف الأعمال الفنية والدينية والتاريخية.





مهندس فلسطيني يفوز بالميدالية الفضية في المنتدى العالمي للإبداع GIF

حصل مهندس الكيمياء الفلسطيني د. أمجد القني على الميدالية الفضية وجائزة GIF ٢٠١٩ الخاصة في المنتدى العالمي GIF المُقام في مدينة ليماسول بقبرص.

وقدم القني مشروعه في تطوير مواد نانوية مبنية على أكسيد المعادن لمعالجة مياه الصرف الصحي وإزالة الملوثات والمعادن الثقيلة، ليفوز بالميدالية الفضية، ممثلاً عن المجلس الأعلى للإبداع والتميز في المنتدى العالمي.

وشارك في المنتدى العالمي للاختراعات عشرة بلدان مختلفة، منها فلسطين وسويسرا وتايوان والصين وكرواتيا وروسيا وبولندا وصربيا ومصر وقبرص.

يذكر أن د. أمجد القني باحثٌ ومحاضر في قسمي الهندسة الكيميائية والطاقة والبيئة بجامعة النجاح الوطنية في نابلس وحاصلٌ على درجة الماجستير بمجال الهندسة البيئية الحضرية من جامعة أكول سنترال دو نانت في فرنسا. كما حصل على درجة الدكتوراه في الهندسة الكيميائية والبتروولية تخصص الطاقة والبيئة، من جامعة كالجارى في كندا.



الطالبة ياسمين جناجرة.. نجاح فرع الثانوية العامة رغم الإعاقة

فرحة الطالبة ياسمين جناجرة (١٨ عاماً) من قرية طلوزة شمال مدينة نابلس إلى الشمال من الضفة الغربية المحتلة بالنجاح في امتحانات الثانوية العامة "التوجيهي" لهذا العام، لا توصف، فهي تعاني منذ ولادتها من إعاقات شديدة في أطرافها العلوية والسفلية، كادت تكون حائلاً دون تجاوزها هذه المرحلة.



فرحة الطالبة ياسمين جناجرة (١٨ عاماً) من قرية طلوزة شمال مدينة نابلس إلى الشمال من الضفة الغربية المحتلة بالنجاح في امتحانات الثانوية العامة "التوجيهي" لهذا العام، لا توصف، فهي تعاني منذ ولادتها من إعاقات شديدة في أطرافها العلوية والسفلية، كادت تكون حائلاً دون تجاوزها هذه المرحلة.

ومع انهماك ياسمين في استقبال المهنيين، لا

تفارق الابتسامة وجهها، فيما لا تنفك عن توجيه الشكر إلى كل من دعمها وساندها، خاصة والدتها التي رافقتها طيلة المراحل الدراسية، وصولاً لتحقيق هذا النجاح، إذ حصدت علامة ٧٥ بالمائة في الفرع الأدبي من الثانوية العامة، برغم إعاقاتها.

وتتنقل ياسمين على كرسي متحرك يعمل بالكهرباء، فيما تجد صعوبة بالغة في تحريك يديها وقدميها، وراعت وزارة التربية والتعليم ذلك، وخصصت لها معلماً خلال فترة الامتحانات لتدوين إجاباتها.

تقول ياسمين "سعيدة جداً بنجاحي، فقد كان اجتياز الثانوية العامة حلمًا بالنسبة إلي، وإنني أحمد الله على ذلك، كنت على ثقة أنني سأنجح، لذلك طلبت من عائلتي قبل يوم من إعلان النتائج تعليق البالونات، وتجهيز الحلويات والمشروبات، ولم يتأخروا دقيقة في تلبية

الفلسطينية ياسمين جناجرة.. نجاح فرع الثانوية العامة رغم الإعاقة

طلباتي، لأنهم أيضاً يؤمنون بقدراتي".

وعن فترة الاستعداد التي سبقت الامتحانات، تقول ياسمين: "اجتهدت في إنهاء معظم المناهج الدراسية فهماً وحفظاً، وكنت أسهر حتى ساعة متأخرة من الليل برفقة والدتي، ولم أكن أتردد بالاتصال بالمرشدين التربويين الذين كانوا يتابعونني، وكذلك بالمعلمات اللواتي كنّ لا يبخلن بالحضور إلى بيتي، لشرح ما يلزم من دروس".



أما عن فترة الامتحانات، فلم تكن سهلة على ياسمين، نظراً للضغط النفسي ورهبة الثانوية العامة، وكذلك لظروفها الصحية ووضعها الجسدي، "إدارة مدرستي ومديرية التربية والتعليم في نابلس وفروالي كل الظروف والمناخ المناسب حتى أؤدي الامتحانات، وقد افتتحوا لي قاعة خاصة بمدرسة بنات طلوزة الثانوية يوجد بها (مدون)، ومراقب".

أما فرحة والدتها هالة عبد الهادي سمارة فلا تقلّ عن فرحة ياسمين، وهي تحاول أن تمنع نفسها عن البكاء، لكن الدموع كانت تغلبها كلما نظرت إلى ابنتها التي تعيش، كما تقول الأم، "أجمل أيام حياتها التي قد تنسيها، ولو مؤقتاً ما مرت به من أحوال".

الفلسطينية ياسمين جناجرة.. نجاح فرع الثانوية العامة رغم الإعاقة



"هي ابنتي الوحيدة ورفيقتي وكل حياتي، رافقتها في مرحلة العلاج منذ الصغر، وفي رياض الأطفال والصفوف الأساسية، كنت أستمّد منها العزيمة والصبر، فالله قد جابها بنفسية رائعة ومعنويات عالية ولسان طليق وعقل واع متفتح"، تؤكد الأم.

وتضيف: "والدياسمين قبل وفاته أوصى الجميع بها، واليوم الكل يسعى لرضى الله ثم رضاها، إنها شابة غير متطلبة تدرك وضعها لكن تؤمن بقدراتها على تجاوزه".

كانت الأم تراجع مع ابنتها المادة الدراسية قبل كل امتحان، وتذهب معها إلى القاعة، وتبقى في الخارج حتى تنتهي من تقديمه، ومن ثم تحاولان معاً تقييم الأداء، ثم تعودان مسرعتين إلى البيت للبدء من جديد بالاستعداد للامتحان التالي.

واليوم تطمح ياسمين أن تدرس تخصص التربية الخاصة، وتقول لـ "العربي الجديد": "لا نبالغ إن قلت إن ذوي الاحتياجات الخاصة بحاجة إلى دعم أكبر، وإلى تحسين ظروفهم، وإجراء التعديلات البنيوية لدمجهم في المجتمع، ولأنني واحدة منهم أريد أن أقف معهم وأتخصص في هذا المجال".

المعيق الكبير اليوم أمام ياسمين هو التنقل، لذا هي توجه دعوة لمساعدتها في توفير مركبة مؤهلة لنقلها من قريتها إلى الجامعة في مدينة نابلس، وتوضح: "إن مركبات النقل العام ليست مصممة لمراعاة احتياجاتنا، وهناك معاناة في الصعود والنزول منها، إضافة إلى التكلفة المرتفعة وهذا سيثقل كاهل عائلتي. أتمنى أن يلقي ندائي أذاناً صاغية".

المصدر: سامر خويرة - العربي الجديد

ثلاثة طلبة فلسطينيين يفوزون بجائزة أفضل فكرة ريادية فريق لندن

أضافت فلسطين إنجازا جديدا يحمل في طياته علما واسعا متكاملا عالميا، تمثل ذلك بثلاثة طلبة من جامعة القدس شاركوا بمسابقة جائزة هولت «Hult prize» العالمية، هذا الفريق الذي حمل اسم (CleanEcare) تأهل على مستوى الجامعات الفلسطينية متحديا كل العقبات والتحديات، منافسا في ذلك ثمانين فريقا من جميع أنحاء العالم.



ويضم الفريق لطفي الأطرش من كلية الهندسة، وسماح عياد من كلية المحاسبة والاقتصاد، وأحمد طوقان من كلية الطب.

وتمحورت فكرة مشروعهم الريادي حول إنتاج قماش يعمل

على التعقيم الذاتي الكهربائي لاستخدامه في إنتاج ملابس الأطباء في المستشفيات والمراكز الطبية المختلفة، وذلك لتقليل من العدوى البكتيرية وتقليل حالات الوفاة.

لم يكن فريق (CleanEcare) هو الوحيد من صنع أفكارا ريادية، فقد تقدم في بداية المنافسة ٨٦ فريقا من جامعة القدس، كلها حملت مشاريع ريادية ستعمل جامعة القدس على احتضانها وتطويرها.

بعد هذه المرحلة التي حصل فيها الفريق على الثقة والمرتبة الأولى على مستوى الجامعة، انتقلوا للمنافسة خارج أسوار الجامعة، وهي مرحلة المناطقية (Regionals) فاستطاعوا بذلك أن يحصلوا على المرتبة الأولى على مستوى الجامعات الفلسطينية.

لم تفارق الابتسامة وجه صاحب الفكرة والمشروع الطالب لطفي الأطرش، الذي عمل على هذه الفكرة وطورها برفقة زملائه لتتحول إلى براءة اختراع، متحدثا عن تجربته العلمية في هذا المشروع، وأن الفكرة جاءت بعد تفكير عميق والبحث عن شيء جديد يحقق الاستفادة لما يزيد عن ١٠ ملايين إنسان، كما تشترط مسابقة «Hult Prize».

ثلاثة طلبة فلسطينيين يفوزون بجائزة أفضل فكرة ريادية فاز لندن

مشيرًا إلى أن هذه الفكرة ستعمل على تشغيل مئات الأيدي العاملة، بالإضافة إلى تقليل الأضرار الناتجة عن البكتيريا المعدية في المستشفيات.

أما سماح عياد فقد اعتبرت أن هذه الفرصة هي نادرة الوجود، فكيف لطلبة صغار السن أن يجلسوا مع أكبر رجال الأعمال في العالم، وأبرز العلماء في مجال الريادة، متحدثين عن انعكاس هذه التجربة على تطوير ثقافتها، وزرع روح المنافسة والكفاح من أجل النجاح والوصول إلى القمة.

وأشار أحمد طوقان الذي كان يعمل جاهداً من أجل نجاح هذا المشروع، ليكون الطبيب الأول الذي يرتدي هذا الاختراع الكبير، إلى أن فكرة المشروع مختلفة عن غيرها، ولم يسبقهم إليها أحد، موضحاً أن الملابس التي تعمل على محاربة البكتيريا، ستكون جزءاً لا يتجزأ من تجهيزات المشافي في العالم.

يذكر أن جائزة Hult Prize هي مسابقة طلابية مفتوحة للطلاب الجامعيين من طلاب البكالوريوس والماجستير والدكتوراة من مختلف أنحاء العالم.



وتتنافس الفرق في المسابقة على إنشاء مشاريع اجتماعية جديدة تهدف إلى معالجة أحد التحديات الاجتماعية المزمنة. ويتلقى الفريق الفائز جائزة يبلغ قدرها مليون دولار أمريكي كرأس مال أساسي لإطلاق شركتهم وتوسيع نطاق المشروع.

وتهدف هذه الجائزة لإطلاق مؤسسة اجتماعية جديدة يمكن أن تحدث تغييراً جذرياً في العالم، وتولد الجيل القادم من رواد الأعمال الاجتماعية.

الأستاذ المحامي فارس أبو الحسن

محام وناشط حقوقي



حراك نقابة المحامين الفلسطينيين ضد القرارات بقانون بين الضرورة والمطالب المجتمعية

يستمر حراك نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين منذ صدور القرارات بقانون الصادرة عن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، والتي صدرت لتعدل من قوانين أصول المحاكمات المدنية والتجارية والإجراءات الجزائية وقانون التنفيذ وقانون البينات وقوانين أخرى صدرت من خلال المجلس التشريعي الفلسطيني السابق، وهو صاحب الاختصاص الدستوري الأصيل بالتشريع، هذه التعديلات تمس تشكيل المحاكم واستقلال القضاء والشأن القضائي بمجمله خصوصاً بعد أن تم تأجيل تنفيذ هذه القرارات لعدة أشهر بعد محاولات عدة للحوار، وعلى أمل أن تتوصل أطراف العدالة للتوافق حول هذه التعديلات وهو ما عجز عنه المجلس التنسيقي الأعلى لقطاع العدالة.

ولتوضيح أهمية هذا الحراك على الحقوق والحريات العامة لابد من تلخيص صورة المشهد التشريعي والقضائي في السلطة الفلسطينية لاستشراف الواقع الذي تأتي في سياقه هذه التعديلات وأهمية حراك النقابة في مواجهتها.

”والمشكلة الكبرى أن الجزء الأهم من هذه القرارات جاء ليجرد مبادئ استقلال القضاء والفصل بين السلطات وسيادة القانون من مضمونهم بكل ما تحمله الكلمة من معنى“

في عام ٢٠١٦ تم تشكيل المحكمة الدستورية الفلسطينية واختيار قضاها من قبل رئيس السلطة الفلسطينية بعد ما يقارب العشر سنوات على إصدار قانون يؤسس للمحكمة الدستورية، ويؤدي أعضاء المحكمة اليمين الدستورية أمام رئيس السلطة الفلسطينية وبغياب رئيس المجلس التشريعي وفق نص القانون، وفي السنوات الأولى لعمل هذه



حراك نقابة المحامين الفلسطينيين ضد القرارات بقانون بين الضرورة والمطالب المجتمعية

المحكمة أصدرت قراراً جديلاً بحل المجلس التشريعي الذي تعطلت أعماله بسبب حالة الانقسام التي طالت النظام السياسي الفلسطيني، في ظل اعتراض المؤسسات الحقوقية على طريقة تشكيلها والقرارات التي أصدرتها والتي تمس الحقوق والحريات وتتأثر بتوجهات السلطة ما انعكس سلباً على الحالة التشريعية والقضائية الفلسطينية بين شطري الوطن (الضفة وقطاع غزة).

” إن الخروج من هذا النفق المظلم الذي يهدد بتقويض أسس بناء دولة القانون هو المضى باتجاه إجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية واحترام الإرادة الشعبية باختيار من يمثلها “

بعد سنوات من استخدام السيد رئيس السلطة الفلسطينية لصلاحيته في إصدار القرارات بقانون الواردة في المادة (٤٣) فقرة (١) وبعد تغييب المجلس التشريعي، قام

الرئيس بإصدار مرسوم رئاسي يحمل الرقم (٧) لسنة ٢٠١٩ شكل بموجبه وأوجد من عدم جسم غير دستوري سمي المجلس التنسيقي الأعلى لقطاع العدالة يضم في عضويته ١- رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيساً وعضوية ٢- وزير العدل ٣- المستشار القانوني لرئيس الدولة ٤- النائب العام ٥- مدير عام الشرطة الفلسطينية ٦- نقيب المحامين ٧- مدير عام الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، وبمنظرة مبسطة لتركيبه هذا المجلس التنسيقي نجد أن ميزان اتخاذ القرار يميل بشكل كبير وواضح لصالح السلطة التنفيذية، وأنيط بهذا المجلس التنسيقي حسب المادة (٢) من المرسوم عدة أهداف تتعلق بتنسيق العمل بين مكونات قطاع العدالة وفي آخر أهدافه الوارد في الفقرة (٦) جاء ما نصه "تطوير وتحديث القوانين والأنظمة الخاصة بقطاع العدالة" وهنا تثار عدة أسئلة بهذا الخصوص، هل تسمية هذه المجموعة من الشخصيات "بالمجلس" جاءت من فراغ أم أنها تريد طرح بديل عن "المجلس" التشريعي ليظن السامع أن الحديث عن مجلس حقيقي لما لهذه الكلمة من دلالات؟ أليست صلاحية تطوير وتحديث القوانين هي من صميم عمل المجلس التشريعي؟ هل يعني تشكيل هذا المجلس هو مؤسسة لسيطرة السلطة التنفيذية على سلطة التشريع مع أن ذات المرسوم ينص





حراك نقابة المحامين الفلسطينيين ضد القرارات بقانون بين الضرورة والمطالب المجتمعية

في أولى أهدافه على "ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات" فأين أعمال هذا المبدأ واقعياً وعملياً؟ هل آليات التشريع التي يمر بها القانون قبل إصداره في نقاش مجتمعي يشمل الخبراء والمؤسسات الحقوقية ومرور القانون بعدة قراءات تمهيداً لإقراره بصورته النهائية تُختزل جميعها بعمل هذا المجلس التنسيقي؟ وهل تم احترام تشكيل المجلس التنسيقي ووجود أعضائه أم أن القرارات بقانون كانت تُنسب فقط من رئيس مجلس القضاء أو من مستشار الرئيس دون الرجوع للمجلس التنسيقي والتشاور حولها؟

”لرئيس السلطة الوطنية في حالات الضرورة التي لا تحمل التأخير في
غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، إصدار قرارات لها قوة القانون...”

وبنظرة قانونية ومهنية محايدة لمئات القرارات بقانون التي أصدرها السيد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس منذ العام ٢٠٠٧ وحتى يومنا هذا، والتي تستند لنص المادة (٤٣) فقرة (١) ونصها "لرئيس السلطة الوطنية في حالات الضرورة التي لا تحمل التأخير في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، إصدار قرارات لها قوة القانون..."، يمكن تصنيفها لثلاث أنواع، قرارات ضرورية لا تحمل التأجيل لتسيير أعمال السلطة ومرافقها المختلفة في ظل غياب المجلس التشريعي صاحب الصلاحية الدستورية في التشريع، ولكن هناك إضافة لهذا النوع من القرارات نوعين آخرين الأول لا يكتسب صفة الضرورة بل هو غير ملح لا في التوقيت ولا في الموضوع وهناك نوع آخر من القرارات جاء لغايات مصلحة بحتة وبالتالي لا يمكن القبول بها، والمشكلة الكبرى أن الجزء الأهم من هذه القرارات جاء ليجرد مبادئ استقلال القضاء والفصل بين السلطات وسيادة القانون من مضمونهم بكل ما تحمله الكلمة من معنا، ويؤسس "لنظام" تتجمع فيه كافة السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية بيد رئيس السلطة الفلسطينية وهو ما لا يبشر بأي خير لمستقبل سلطة القانون المنشودة.



حراك نقابة المحامين الفلسطينيين ضد القرارات بقانون بين الضرورة والمطالب المجتمعية

على ضوء هذا الواقع جرت انتخابات نقابة المحامين الفلسطينيين بتاريخ ١٥ / ٥ / ٢٠٢٢ وكان من ضمن المواضيع التي أثارها الهيئة العامة على المرشحين لهذه الانتخابات في مختلف اللقاءات المباشرة أو غير المباشرة (الاعلامية) سؤال حول (ماذا ستفعلون في حال وصلتكم لمجلس النقابة بمواجهة القرارات بقانون؟)، وكان السؤال ينصب في الأساس على لقرارات بقانون التي تعدل من القوانين (الإجراءات الجزائية وأصول المحاكمات المدنية والتجارية وقانون التنفيذ) تحديداً.

”المجلس التشريعي الفلسطيني

هو صاحب الاختصاص

الدستوري الأصيل بالتشريع“

وكان التباين واضحاً تبعاً للخلفيات السياسية والتنظيمية والفكرية للمرشحين

حول إلى من يجب أن توجه الانتقادات والفعاليات النقابية المعارضة على إصدار هذه القرارات بقانون هل توجه ضد رئيس مجلس القضاء الأعلى بصفته رئيس المجلس التنسيقي الأعلى (والمتهم بتنسيب هذه التعديلات منفرداً) كما فعلت النقابة فيما سبق من فعاليات قبل الانتخابات كالاعتصام أمام مجلس القضاء الأعلى مثلاً، أم أن توجه لمصدر هذه القرارات وهو السيد رئيس السلطة الفلسطينية مباشرة بالتوجه نحو المقاطعة في رام الله في حال فشلت جميع المساعي للحوار ووقف هذه القرارات؟

وبعد إصرار اللجنة التنسيقية على نفاذ هذه القرارات وعدم قبول الغائها أو وقف العمل بها جاء قرار مجلس النقابة بالدعوة للتجمع السلمي في ميدان المنارة برام الله ومن ثم التوجه إلى المقاطعة لإسماع صوت المحامين للسيد الرئيس مباشرة وتسليمه كتاب تشرح فيه النقابة موقفها وأوجه اعتراضها وملاحظاتها على القرارات بقانون ذات الصلة بالاجراءات القضائية، وكانت النتيجة أن أحال الرئيس الأمر إلى المجلس التنسيقي الذي اجتمع في ١٧ / ٧ / ٢٠٢٢ وقرر نشر التعديلات الأخيرة على القرار بقانون بشأن تعديل قانون التنفيذ ونفاذه، ووقف نفاذ القرار بقانون بتعديل قانون الإجراءات الجزائية حتى تاريخ ١ / ٩ / ٢٠٢٢، والاستمرار في نفاذ القرار بقانون بشأن تعديل



حراك نقابة المحامين الفلسطينيين ضد القرارات بقانون بين الضرورة والمطالب المجتمعية

قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية، مع إبقاء الباب مفتوحاً لإبداء أية ملاحظات عليه والمضي في نفاذ وتطبيق ورغم تحفظ نقيب المحامين على قرار هذا المجلس بإصراره. وبناء على ذلك لم يعد أمام مجلس النقابة إلا أن يستمر في فعالياته النقابية لا ليطالب بحقوق لمنتسبي النقابة من المحامين ولكن ليصون حقوق المواطنين وحرياتهم التي تمسها هذه القرارات بقانون وتنتهك أبسط قواعد المحاكمة العادلة وحقوق المتهمين وحريتهم وكراماتهم وتفتح الباب أمام عنف مجتمعي يضر بالسلم الأهلي ويؤثر سلباً على الاقتصاد وعلى مناحي الحياة المختلفة في فلسطين، وهو ما لمستته وأيقنت خطورته العديد من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية والمؤسسات الاقتصادية والعديد من القضاة والنقابات المهنية المختلفة التي أيدت وساندت النقابة في مطالبها وانضمت لفعاليتها.

”ماذا ستفعلون في حال وطّنت لمجلس النقابة بمواجهة القرارات بقانون؟ السؤال ينصب في الأساس على لقرارات بقانون التي تعدل من القوانين (الإجراءات الجزائية وأصول المحاكمات المدنية والتجارية وقانون التنفيذ) تحديداً.“

إن الخروج من هذا النفق المظلم الذي يهدد بتقويض أسس بناء دولة القانون هو المضي باتجاه إجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية واحترام الإرادة الشعبية باختيار من يمثلها. وفي حال استمرار الوضع القائم ومع بقاء المجلس التنسيقي كأمر واقع لحالة الضرورة وفي الأمور التي لا تحمل التأجيل فالأصل قبل أن يصار لتعديل أي قانون أن يمر بنقاش مجتمعي ومؤسساتي لا أن يطبخ على عجل دون دراسة مستفيضه لأبعاد وأثار وتبعات هذه التعديلات والقرارات بقانون.